

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



حکومت سندھ کا سرکاری دستاویز
دُعا، برقی دستاویز

دراستی سرکردی حکم نامہ

TAT-CA-B/2013/004

دراستی سرکردی:

سید علی محمد علی ایف ایس ای، دُعا نمبر 15234-1 | جی: 1

دراستی سرکردی:

دُعا نمبر 18، ایف ایس ای، جی: 1

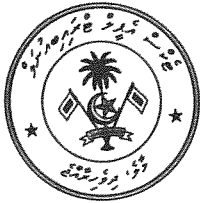
دراستی سرکردی:

18 نومبر 2013

دراستی سرکردی:

22 مئی 1434

30 مئی 2013



دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

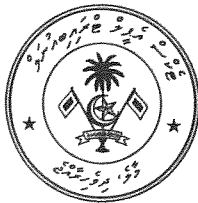
دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا

دائرتنا



دائريه توجيه

دائريه توجيه صادره بتاريخ 31 ديسمبر 2011م، رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 31 ديسمبر 2011م، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 31 ديسمبر 2012م، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 31 ديسمبر 2012م، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر. (Notice to the bank profit tax assessment)

في 30 ديسمبر 2012م، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 3/2010 (القرار رقم 3/2010)، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

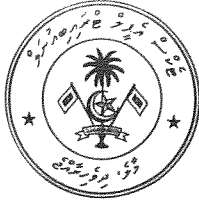
في 42، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 13، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 2، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 1، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.

في 10.0.1، صدر قرار من قبل اللجنة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية رقم 10.0.1، في شأن تقييم الربح الضريبي للمصارف والمؤسسات المالية في قطر.



المحاسبة المالية: "المحاسبة المالية المصرفية" (Bank Profit Tax Regulation) في المادة 46 من قانون المحاسبة المالية رقم 24 لسنة 2010، والتي تنص على أن:

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة المصرفية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة المصرفية.

المحاسبة المالية: "المحاسبة المالية الدولية" (International Accounting Standard, IAS 21) في المادة 21 من قانون المحاسبة المالية رقم 24/2010، والتي تنص على أن:

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.

المحاسبة المالية: "المحاسبة المالية الدولية" (International Accounting Standard) في المادة 9/85 من قانون المحاسبة المالية رقم 24/2010، والتي تنص على أن:

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.

المحاسبة المالية: "المحاسبة المالية الدولية" (International Accounting Standard) في المادة 31 من قانون المحاسبة المالية رقم 2011، والتي تنص على أن:

المحاسبة المالية هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية، والتي هي المحاسبة التي تقيس الدخل والنفقات في إطار المحاسبة الدولية.



الربح "الربح المتبادل" (exchange gain) وهو الفرق بين الربح في السنة الأولى في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية.

المحاسبون: في حالة توافر جميع شروط الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية، يجب الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية.

المحاسبون: في حالة توافر جميع شروط الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية، يجب الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية.

المحاسبون: في حالة توافر جميع شروط الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية، يجب الاعتراف بالربح المتبادل في السنة الأولى والثانية في السنة الأولى والثانية.



تتضمن المادة 97 من قانون تنظيم الأعمال التجارية الربحية (Bank Profit Tax Regulation) أحكاماً تتعلق بتحديد ضريبة الأرباح المصرفية على أساس صافي الأرباح بعد خصم النفقات المسموح بها. وتحدد المادة 271 من القانون ذاته إجراءات تقديم الطلبات للحصول على الإعفاء الضريبي، بما في ذلك تقديم الوثائق الداعمة والالتزامات الضريبية المترتبة على ذلك.

كما تنص المادة 274 من قانون تنظيم الأعمال التجارية الربحية (Bank Profit Tax Regulation) على أن ضريبة الأرباح المصرفية تُسقط في حالة الإعفاء الضريبي. وتحدد المادة 9/85 من القانون ذاته شروط الإعفاء، بما في ذلك الحد الأقصى للأرباح الخاضعة للإعفاء (2000 ريال سعودي) والالتزامات الضريبية المترتبة على ذلك. وتحدد المادة 9 من القانون ذاته إجراءات تقديم الطلبات للحصول على الإعفاء، بما في ذلك تقديم الوثائق الداعمة والالتزامات الضريبية المترتبة على ذلك.

تتضمن المادة 9 من قانون تنظيم الأعمال التجارية الربحية (Bank Profit Tax Regulation) أحكاماً تتعلق بتحديد ضريبة الأرباح المصرفية على أساس صافي الأرباح بعد خصم النفقات المسموح بها. وتحدد المادة 12 من القانون ذاته إجراءات تقديم الطلبات للحصول على الإعفاء الضريبي، بما في ذلك تقديم الوثائق الداعمة والالتزامات الضريبية المترتبة على ذلك.



رسمی‌ترین و بهترین استانداردهای مالی (بین‌المللی) برای محاسبه سود و زیان و سایر موارد مالی، استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) است که در سال 2010/24 (تقریرات کمیته بین‌المللی استانداردهای حسابداری) (International Accounting Standards) به تصویب رسید. این استانداردها برای محاسبه سود و زیان و سایر موارد مالی، استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) است که در سال 2010/24 (تقریرات کمیته بین‌المللی استانداردهای حسابداری) به تصویب رسید. این استانداردها برای محاسبه سود و زیان و سایر موارد مالی، استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) است که در سال 2010/24 (تقریرات کمیته بین‌المللی استانداردهای حسابداری) به تصویب رسید.

موضوع این سند: در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود.

موضوع این سند: در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود. در این سند به بررسی استانداردهای بین‌المللی مالی (IFRS) و مقایسه آن با استانداردهای محاسبه سود و زیان ایران (IFRS) پرداخته می‌شود.



unrealized gains maybe deferred and recognized as profit when realized provided that the computation of such unrealized losses and gains is furnished and the method of accounting is followed consistently.”

في حالة تحقق الأرباح غير المحققة، يجوز تأجيل الاعتراف بها كإيراد محقق، بشرط أن يتم توفير الحسابات اللازمة لتقييم هذه الأرباح، وأن الطريقة المحاسبية المتبعة في احتسابها تكون متسقة ومستقرة. كما يجوز الاعتراف بهذه الأرباح كإيراد محقق عند تحققها، بشرط أن يتم توفير الحسابات اللازمة لتقييمها، وأن الطريقة المحاسبية المتبعة في احتسابها تكون متسقة ومستقرة. ويجوز أيضاً الاعتراف بهذه الأرباح كإيراد محقق عند تحققها، بشرط أن يتم توفير الحسابات اللازمة لتقييمها، وأن الطريقة المحاسبية المتبعة في احتسابها تكون متسقة ومستقرة.

وتنطبق أحكام هذا القانون على البنوك العاملة في الكويت، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 9 من قانون تنظيم الأعمال المصرفية رقم 9 لسنة 1990. كما تنطبق أحكام هذا القانون على البنوك العاملة في الكويت، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 9 من قانون تنظيم الأعمال المصرفية رقم 9 لسنة 1990.




ملاحظات

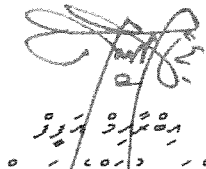
تتمتع الشركة بامتيازات ضريبية خاصة، حيث تخضع أرباحها إلى ضريبة أرباح الشركات (22%) (المادة 220-221 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) في حين تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الأفراد (9/85) (مادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) وذلك وفقاً للمادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012. كما تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الشركات (22%) (المادة 220-221 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) في حين تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الأفراد (9/85) (مادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) وذلك وفقاً للمادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012.


كما تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الشركات (22%) (المادة 220-221 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) في حين تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الأفراد (9/85) (مادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) وذلك وفقاً للمادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012.

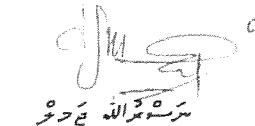
كما تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الشركات (22%) (المادة 220-221 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) في حين تخضع أرباح الشركات المملوكة لأفراد إلى ضريبة أرباح الأفراد (9/85) (مادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012) وذلك وفقاً للمادة 9/85 من قانون ضريبة الدخل رقم 1 لسنة 2012.

التعليقات


 مدير عام
 دائرة المحاسبات العامة


 مدير عام
 دائرة المحاسبات العامة
 (مستشار)


 مدير عام
 دائرة المحاسبات العامة


 مدير عام
 دائرة المحاسبات العامة


 مدير عام
 دائرة المحاسبات العامة



22 مارس 2013
 30 فبراير 2013